الأمم المتحدة

S/2018/703



Distr.: General
13 July 2018
Arabic
Original: English

السنة الثالثة والسبعون

تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

تقرير الأمين العام خلال الفترة ما بين ١ آذار/مارس ٢٠١٨ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريري المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/210)، بما في ذلك ما يتعلق بأحكام محددة من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٣ (٢٠١٧). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالتزامات الطرفين القائمة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أو باتجاه التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئاً على العموم.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف – الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢ – على الرغم من استمرار الهدوء النسبي على طول الخط الأزرق وفي منطقة العمليات، وإعادة تأكيد التزام السلطات الإسرائيلية واللبنانية بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أدت عدة تطورات إلى تصعيد حدة التوتر. وظل رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة والمنسقة الخاصة بالنيابة لشؤون لبنان على اتصال دائم مع الطرفين من أجل نزع فتيل التوترات، وواصلا حثهما على الامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر أو أي عمل يهدد وقف الأعمال العدائية، وعلى استخدام القنوات القائمة لمعالجة الشواغل.

٣ – وكما هو الحال في مناطق أخرى من لبنان، اتسمت منطقة عمليات القوة المؤقتة بالهدوء طوال الفترة الانتخابية، بما في ذلك يوم الانتخابات في ٦ أيار/مايو. وقامت قوات الجيش اللبناني وسائر المؤسسات الأمنية بزيادة وجودها خلال فترة الانتخابات في منطقة عمليات القوة. وبناء على طلب من القوة المؤقتة، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بوقف أعمال البناء جنوب الخط الأزرق في ٦ أيار/مايو. وقد سُمع دوي طلقات رصاص احتفالية في صور (القطاع الغربي) عندما أعلن عن النتائج الأولية للانتخابات.



18-11711 (A)   190718   200718



٤ - وواصلت القوة المؤقتة رصد أعمال البناء التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق، والتي بدأت في كانون الثاني/يناير وأدت إلى توتر الأوضاع في العديد من المناسبات. وفي ٨ نيسان/أبريل، حيث بدأت الأشغال شرق الخط الأزرق بالقرب من طريق كفركلا - عديسة (القطاع الشرقي)، صوَّب أحد المحتجين ما بدا أنه مسدس باتجاه القوة المؤقتة. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني، الذي قام بتفريق المتظاهرين. وفي ١٢ نيسان/أبريل في كفركلا، دفع صوت فرقعة صدر عن إحدى المركبات ظُنَّ خطأً أنه طلقة نارية بإسرائيل إلى نشر جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الموقع مزوداً بقاذفات الصواريخ بينما اتخذت قوات الجيش اللبناني مواقعها وهي مزودة برشاشات ثقيلة. وقامت القوة المؤقتة، من خلال فرع الاتصال التابع لها، بتهدئة الوضع.

٥ - وشاهدت القوة المؤقتة في أربع حالات منفصلة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بتصويب أسلحته نحو الشمال، بما في ذلك حادثان قام فيهما جنود إسرائيليون بتصويب أسلحتهم باتجاه فريق المراقبين في لبنان وقوات تابعة للقوة المؤقتة. وفي ٣١ آذار/مارس، شاهدت القوة المؤقتة قيام أفراد الجيش اللبناني وأفراد جيش الدفاع الإسرائيلي بتصويب أسلحتهم صوب بعضهم البعض على مقربة من عديسة. وتدخل أفراد القوة المؤقتة لتهدئة الوضع.

٦ - وفي ١٠ أيار/مايو، نبه جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة إلى احتمال اتساع نطاق نشاط حركي في الجولان ليطال منطقة شبعا (القطاع الشرقي)، خارج منطقة عمليات القوة، ونصح قواتها في المنطقة باتخاذ تدابير وقائية. وسمعت القوة المؤقتة ٤١ تفجيرا وشاهدت ٢١ أثرا من آثار إطلاق الصواريخ جنوب كفر شوبا (القطاع الشرقي). وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه عثر على حطام إحدى قذائف الدفاع الجوي في الهبارية بالقرب من شبعا وقام بإزالته. وزادت القوة المؤقتة من عملياتها الرامية إلى منع إطلاق الصواريخ في المنطقة.

٧ - ونجح الجيش اللبناني وسائر المؤسسات الأمنية في الحفاظ على الهدوء خلال التجمعات العامة السلمية في جميع أنحاء لبنان خلال يوم الأرض الفلسطيني في ٣٠ آذار/مارس، وافتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس في ١٤ أيار/مايو، ويوم النكبة في ١٥ أيار/مايو، ويوم القدس العالمي في ٨ حزيران/يونيه، حيث تجمّع أكثر من ١ ٠٠٠ شخص في مارون الرأس (القطاع الغربي). وظل الوضع هادئا في منطقة عمليات القوة.

٨ - وبالإشارة إلى الزيارة التي قام بها مسؤول إيراني إلى منطقة عمليات القوة المؤقتة في ٢٨ في كانون الثاني/يناير، والمشار إليها في تقريري الأخير (S/2018/210)، ذكر وزير الدفاع اللبناني، في رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أن المسؤول الإيراني كان برفقة أحد أعضاء البرلمان اللبناني، ''ولم يكن مرافقوه يحملون أسلحة ظاهرة''.

٩ - وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٩ حزيران/يونيه، سجلت القوة المؤقتة ٤٧٥ انتهاكا بريا للخط الأزرق، منها الانتهاكات التي ارتكبها رعاة وعددها ٣٤٧ انتهاكا، وقد كان أغلبها في منطقة مزارع شبعا، والانتهاكات التي ارتكبها مزارعون أثناء زراعة حقولهم، ولا سيما بالقرب من رميش، و ١٢٧ انتهاكا تعزى إلى مدنيين وانتهاك واحد من جانب جندي أعزل تابع للجيش اللبناني عند دخوله بئر شعيب بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي).

١٠ - وفي ست مناسبات، رصدت القوة المؤقتة إطلاق نار في الهواء من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، وذلك فيما يبدو لغرض ثني المدنيين، ومعظمهم من الرعاة، عن عبور الخط الأزرق في منطقة شبعا. وفي ٢ أيار/مايو، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق قنبلتين دخانيتين بالقرب من سبعة أشخاص يعبرون الخط الأزرق في كفركلا. وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على امرأة واحدة وأحد الرعاة أثناء عبورهما إلى جنوب الخط الأزرق في ٢٨ آذار/مارس و ٢ أيار/مايو، على التوالي. وأعيد الشخصان في غضون ٢٤ ساعة بحضور القوة المؤقتة والجيش اللبناني. وتقوم القوة المؤقتة بالتحقيق في هذه الحوادث. وقد حثت القوة المؤقتة مرارا جيش الدفاع الإسرائيلي على الامتناع عن استخدام الذخيرة الحية عند إطلاق طلقات تحذيرية، كما حثت مرارا الجيش اللبناني على منع انتهاكات الخط الأزرق من جانب المدنيين.

١١ - واستمرت إسرائيل في خرق المجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٩ حزيران/يونيه، سجلت القوة المؤقتة ٤٥٦ خرقا جويا، بلغ مجموع ساعات التحليق فيها ١ ٥١٨ ساعة. ومثلت الطائرات المسيرة بدون طيار ٣٦٨ (أي ٨٠,٧ في المائة) من هذه الخروقات، على أن الخروقات المتبقية تعزى إلى طائرات مقاتلة أو طائرات لم يتسن تحديد هويتها. واحتجت القوة المؤقتة على جميع الخروقات الجوية لدى جيش الدفاع الإسرائيلي وحثت على وقفها فورا.

١٢ - وفي وقت مبكر من يوم ٣١ آذار/مارس، رصدت القوة المؤقتة دخول طائرة مسيرة من دون طيار المجال الجوي اللبناني انطلاقا من جنوب الخط الأزرق. وبعد ساعتين من ذلك، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإبلاغ القوة المؤقتة بأن طائرة مسيرة من دون طيار فُقدت في منطقة عمليات القوة بالقرب من بيت ياحون (القطاع الغربي). وعند وصول الجيش اللبناني والقوة المؤقتة إلى موقع تحطم الطائرة، شاهدت القوت المؤقتة بقايا طائرة مسيرة من دون طيار للاستطلاع التكتيكي وأربع قذائف من طراز Mikholit تحمل علامات باللغة العبرية. وقام فريق لإبطال الذخائر المتفجرة تابع للجيش اللبناني بتدمير القذائف الأربعة تحت المراقبة.

١٣ - واستمر الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. ولم تُجِب إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة المؤقتة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ بغية تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة. وقد أَبلغ الجيش اللبناني القوةَ المؤقتة في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقة لبنان على الاقتراح.

١٤ - ولا يزال ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان موضع خلاف. فقد احتجّ لبنان على الانتهاكات المزعومة لسيادته من جانب سفن إسرائيلية تُبحر بالقرب من خط العوامات الإسرائيلي. ويؤكد لبنان أن خط العوامات الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية يمر عبر مياهه الإقليمية، وهو لا يعترف به. كما لا تعترف الأمم المتحدة بخط العوامات. وادّعى لبنان أن إسرائيل تواصل انتهاك سيادته عن طريق الرصد الإلكتروني وأنشطة التجسس والمراقبة من خلال البنية التحتية التي تنشرها إلى الجنوب من الخط الأزرق وعلى امتداده، وأجهزة المراقبة التي وضعتها على الأراضي اللبنانية.

١٥ - وعملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة

بخلاف ما هو تابع لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة. ومع تزايد التركيز على عمليات التفتيش، قامت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بتشغيل ثماني نقاط تفتيش دائمة يومياً، وما متوسطه أربع نقاط تفتيش مؤقتة وعشر عمليات لمنع إطلاق الصواريخ يومياً في جميع أنحاء منطقة العمليات، وقام الجيش اللبناني بإجراء فحص عشوائي للمركبات. وتبدي القوة المؤقتة استعدادها للتصرف ضمن النطاق الكامل لولايتها وقدراتها إذا ما كانت هناك أدلة أو معلومات ذات مصداقية تدعم وجود أسلحة غير مأذون بها، أو وجود خطر داهم يتمثل في القيام بنشاط عدائي انطلاقا من منطقة العمليات. وواصلت القوة المؤقتة رصد المواقع التي يزعم فيها جيش الدفاع الإسرائيلي وجود أسلحة وبنية تحتية غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة، ولكنها لم تلاحظ أي انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٦ - وفي سياق أنشطتها، لاحظت القوة المؤقتة ١٩٠ حالة لأفراد يحملون أسلحة غير مأذون بها في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ١٨٩ حالة منها تتعلق بأسلحة صيد، معظمها في مناطق يارون (في القطاع الغربي)، وبسطرة، وبليدا، وميس الجبل، وسردا (جميعها في القطاع الشرقي)، على مقربة من الخط الأزرق. ووقع الحادث الآخر في ٩ أيار/مايو، حيث كانت تسيِّر القوة المؤقتة دوريات بالتنسيق مع الجيش اللبناني، فشاهدت أحد الأفراد وهو يرتدي زي تمويه ويحمل بندقية آلية على متن مركبة قرب عدشيت القصير (القطاع الشرقي). وأخطرت القوة المؤقتة الجيش اللبناني في جميع هذه الحالات، بما في ذلك في رسالة موجهة إلى قائد قطاع جنوب الليطاني التابع للجيش اللبناني، وطلبت اتخاذ التدابير الملائمة (انظر الفقرة ٣٥ أدناه).

١٧ - وعملا بالفقرة ١٥ من القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، زادت القوة المؤقتة إبراز وجودها وأنشطتها، مع التركيز على الحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وفي سياق رصد وقف الأعمال العدائية، واصلت القوة المؤقتة عملياتها وفق نفس الوتيرة، فضلا عن الأنشطة غير العملياتية بغية التخفيف من حدة المخاطر في الوقت المناسب، وبالتالي منع تصعّد الحوادث الصغيرة إلى أعمال عنف أوسع نطاقا. وقد ارتفع عدد الأنشطة العملياتية الشهرية التي تضطلع بها القوة المؤقتة من ١٣ ٣٦٢ نشاطا في آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ١٤ ٨٧١ نشاطا في أيار/مايو ٢٠١٨، حيث شهدت الدوريات الراجلة زيادة بنسبة ٦٨ في المائة وشهد متوسط ساعات الطيران لدوريات الاستطلاع الجوية زيادة بنسبة ٢٨ في المائة. وكان أكثر من ثلث كل هذه الأنشطة يجري ليلا.

١٨ - وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٩ حزيران/يونيه، أجرت القوة المؤقتة ٥٣ ٢٨٥ من الأنشطة العملياتية العسكرية، بما في ذلك ٢٥ ١٧٤ دورية. وزادت القوة المؤقتة أنشطتها العملياتية الثابتة، حيث بلغت مراكز المراقبة الدائمة والمؤقتة التابعة لها ١٢٠ مركزا في أيار/مايو، في مقابل ٧٣ مركزا في شباط/فبراير. وواصلت القوة المؤقتة تكثيف الدوريات الراجلة في المناطق الحضرية حيث لا تتيح الطرق الضيقة وشواغل المجتمعات المحلية استخدام المركبات الثقيلة. وقامت القوة المؤقتة بزيادة عدد الدوريات الراجلة على طول الخط الأزرق من ١ ٧٦٧ في كانون الثاني/يناير إلى ١ ٩٠٩ في أيار/مايو. وشملت دوريات القوة المؤقتة الراكبة والراجلة والجوية جميع البلديات والقرى الواقعة في منطقة العمليات. وظلت القوة المؤقتة على اتصال وثيق بالجيش اللبناني وبقادة المجتمعات المحلية في جنوب لبنان لمعالجة أية حساسيات دون الإخلال بالمهام المنوطة بها.

١٩ - وجرى بوجه عام احترام حرية حركة القوة المؤقتة، ما عدا في المناسبات التي وردت ذكرها بالتفصيل في المرفق الأول. وفي بعض الحالات، اعترض أفراد المجتمعات المحلية على استخدام المركبات العسكرية الثقيلة على الطرق الضيقة في المناطق المأهولة بالسكان.

٢٠ - وخلال شهر أيار/مايو، تم إيقاف ثلاث دوريات للقوة المؤقتة وأربع دوريات لفريق المراقبين في لبنان من جانب أفراد يرتدون زيا أخضر شبيها بالزي العسكري على أبواب مرفق تديره المنظمة غير الحكومية اللبنانية ''أخضر بلا حدود'' بالقرب من عيترون (القطاع الغربي) قرب الخط الأزرق. وادعى هؤلاء الرجال أن أفراد القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان لا يمكنهم الدخول إلا إذا كانوا مصحوبين بأفراد من الجيش اللبناني. وأبلغ رئيس البعثة وقائد قوة اليونيفيل قائد الجيش اللبناني الجنرال جوزيف عون أنه لا بد للقوة المؤقتة، بما في ذلك فريق المراقبين في لبنان، من الوصول بشكل مستقل إلى جميع المناطق الواقعة ضمن منطقة عملياتها دون عائق ومن تسيير دوريات إليها. وفي أعقاب زيارة مشتركة أجريت في ١٩ حزيران/يونيه، اتفق رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة وقائد قطاع جنوب الليطاني التابع للجيش اللبناني على استئناف الدوريات بالتنسيق عن كثب على طول الطريق.

٢١ - ومن بين المواقع السبعة لجمعية ''أخضر بلا حدود'' التي تم تحديدها في منطقة العمليات، وجميعها يقع على مقربة من الخط الأزرق، تستطيع القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان زيارة الموقع الثاني في عيترون بشكل يومي تقريبا. ويُزعم أن المواقع الموجودة في عيتا الشعب ومروحين، والموقعين الموجودين في لبونة، وجميعها في القطاع الغربي، وكذلك الموقع الموجود في عديسة في القطاع الشرقي توجد بأماكن يملكها خواص. وتتابع القوة المؤقتة هذا الموضوع مع الجيش اللبناني فيما يخص إمكانية الوصول إلى هذه المناطق. وفي غضون ذلك، تجري القوة المؤقتة دوريات راكبة على طول الطرق المحيطة بتلك المناطق، كما تجري استطلاعا جويا لها بصورة منتظمة.

٢٢ - وواصلت القوة المؤقتة تحسين استخدام الأصول الجوية، حيث قامت برحلات استطلاع ليلا ونهارا تبلغ مدتها في المتوسط ٥٤,٢ ساعة طيران في الشهر، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٢٧ في المائة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد تركزت دوريات الاستطلاع الجوي في المناطق التي يتعذر وصول الدوريات البرية للقوة إليها، مثل الأماكن التي يملكها خواص أو التضاريس الوعرة أو الأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد. وظلت العلاقات بين القوة المؤقتة والسكان المحليين إيجابية إلى حد بعيد. ونفذت القوة المؤقتة مشاريع سريعة الأثر لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، ولدعم بسط سلطة الدولة في الجنوب، وللمساهمة في قبول القوة تمشيا مع الأولويات المحددة خلال الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة (انظر S/2017/202). وترد في المرفق الثاني معلومات مستكملة وافية عن تنفيذ التوصيات التي انتهى إليها الاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٧.

٢٣ - وأجرت القوة المؤقتة ٧ ٢٧١ نشاطا بالتنسيق مع الجيش اللبناني، بما في ذلك نقاط التفتيش الدائمة والمؤقتة وعمليات منع إطلاق الصواريخ. وأجرت القوة المؤقتة ما متوسطه ٦٦ نشاطا في اليوم بالتنسيق عن كثب مع الجيش اللبناني (١٩ في المائة من جميع الأنشطة). وانصب تركيز الأنشطة المنسقة، بصفة خاصة، على تعزيز الدوريات الراجلة على طول الخط الأزرق، التي زاد عددها من ١٥ دورية في شباط/فبراير إلى ٢٣٦ دورية في آذار/مارس.

٢٤ - ونفذت قوة اليونيفيل البحرية عمليات الحظر البحري على مدار الساعة وأنشطةَ بناء القدرات للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وفي الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ١٩ حزيران/يونيه، أوقفت القوة البحرية ٥٣٥ ٢ سفينة، حيث قامت السلطات اللبنانية بتفتيش ٦٤٣ منها وتحققت من خلوها من المخالفات. وتحتفظ القوات البحرية اللبنانية بصورة بحرية محدثة لمياهها من خلال محطات الرادار الساحلية الثمانية التابعة لها. وأجرت القوة المؤقتة ١٩٨ دورة تدريبية من أجل تحسين المعايير التشغيلية المشتركة لأنشطة مراقبة السفن وتوقيفها. وشمل ذلك أيضا التدريب لأغراض مشاركة سفينة بحرية لبنانية في العمليات البحرية لفترة ٤٨ ساعة من دون انقطاع إلى جانب سفن القوة المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال قوة اليونيفيل البحرية تضطلع بدور هام في تحقيق الاستقرار عند مراقبة المياه الإقليمية اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٥ - لقد استضافت القوة المؤقتة اثنين من الاجتماعات الثلاثية المنتظمة، وذلك في ٢٢ آذار/مارس و ٢٨ أيار/مايو، نوقشت خلالهما مسائل الاتصال والتنسيق وانتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أتاحت ترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة مع الطرفين للقوة المؤقتة تخفيف حدة التوترات بشأن أعمال البناء التي يضطلع بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق، وضمان عدم القيام بأي أنشطة بناء في المواقع التي يعتبرها لبنان مناطق ”مشمولة بتحفظات“. كما استضافت القوة المؤقتة ستة اجتماعات ثلاثية مخصصة لمسائل الخط الأزرق، حيث أبدى الطرفان التزامهما بإيجاد حلول عملية للمناطق المتنازع عليها على طول الخط الأزرق.

٢٦ - وبالإضافة إلى زيادة المشاركة في الاجتماعات الثلاثية، واصل رئيس البعثة وقائد قوة اليونيفيل الاتصال مع الطرفين بشكل ثنائي لتيسير التوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين للمناطق المتنازع عليها على طول الخط الأزرق، وأكد أن وضع علامات مرئية على الخط الأزرق لا يزال يمثل نشاطا هاما من أنشطة بناء الثقة. وقد أكدت المنسقة الخاصة بالنيابة هذا الاقتراح في اتصالاتها بالجانبين.

٢٧ - واستمرت مناقشات مع السلطات الإسرائيلية بشأن إقامة مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب بإسرائيل. ولا تزال موافقتها على اقتراح القوة المؤقتة معلّقة منذ عام ٢٠٠٨.

٢٨ - وواصلت القوة المؤقتة تدريب أفرادها من أجل كفالة التأهب لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك. وقامت القوة المؤقتة في ١٧ نيسان/أبريل بتنظيم مناورات مشتركة لنشر فريق في حالات الطوارئ في الناقورة (القطاع الغربي)، بمشاركة ٢١ من موظفي الدفاع المدني اللبناني من جنوب لبنان. وفي ١٩ نيسان/أبريل، اجتمعت القوة المؤقتة مع ممثلي الجيش اللبناني وسلطات البلديات المحلية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التابعة للدفاع المدني اللبناني لبحث سبل التعاون بشأن مسائل الدفاع المدني وحماية المدنيين، بوسائل منها القيام بمناورات مشتركة مع الجيش اللبناني.

٢٩ - ووفقا لبرنامج مجلس الأمن المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وللسياسات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المراعية للمنظور الجنساني، واصلت القوة المؤقتة تدريب الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

جيم – نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٠ – لم يُحرز أي تقدم نحو نزع سلاح الجماعات المسلحة. ولا يزال استمرار حزب الله وغيره من الجماعات في حيازة السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة يقوض قدرة حكومة لبنان على ممارسة سيادتها وسلطتها على إقليمها بشكل كامل. ولا يزال حزب الله يعلن على الملأ بأنه يحتفظ بقدرات عسكرية. وفي ٢٦ آذار/مارس، قال عضو حزب الله في البرلمان نواف الموسوي إن ''المقاومة قادرة على ضرب عمق الأراضي الإسرائيلية''. وفي ٢١ نيسان/أبريل، نبَّه حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، إلى أن ''المقاومة تملك اليوم القدرة والقوة والرجال والتكنولوجيا والخبرة والصواريخ التي تستطيع أن تضرب أي هدف في كيان العدو''. وفي ١٥ أيار/مايو، نبَّه كذلك إلى أن ''مرحلة جديدة'' في النزاع السوري قد استُهلت وأن ''إسرائيل نفسها يمكن أن تُستهدف في الرد المقبل''.

٣١ – وفي ١ نيسان/أبريل، نُقل عن غادي أيزنكوت، رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، ذكره أن احتمال نشوب حرب في عام ٢٠١٨ أكبر من ذي قبل، وأضاف أنه في حال اندلاع الحرب، ''سيجري تدمير كل ما تستخدمه حزب الله في لبنان، من بيروت إلى آخر نقطة في الجنوب''. وفي ١٦ نيسان/أبريل، نُقل عن أفيغدور ليبرمان، وزير دفاع إسرائيل، أنه قال إن التهديد الذي يواجه الحدود الشمالية لإسرائيل قد أضحى الآن يمس الجيش اللبناني. وفي ٧ أيار/مايو، قال نفتالي بينيت، وزير التعليم في إسرائيل، إن نتائج الانتخابات اللبنانية تؤكد مجددا أن ''لبنان يساوي حزب الله'' وأن إسرائيل سوف ''تعتبر لبنان مسؤولا عن أي عمل يصدر من داخل أراضيه''.

٣٢ – وواصل الجيش اللبناني وقوات الأمن تنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب وإلقاء القبض على أفراد يشتبه في انتمائهم إلى جماعات متطرفة أو في دعمهم لها. وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٠ حزيران/يونيه، وردت أنباء عن اعتقال ٤٠ شخصا بتهم تتصل بالإرهاب، من بينهم أشخاص يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وجبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا)، ولا سيما عناصر اتُّهمت بالضلوع في اعتداءات على الجيش اللبناني في عرسال وطرابلس في عام ٢٠١٤.

٣٣ – وفي ٢٠ آذار/مارس، قام رجال مسلحون بسد طريق في بعلبك احتجاجا على غارات قام بها الجيش اللبناني في المنطقة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، تفيد تقارير أن أحد أعضاء حزب الله المزعومين توفي على إثر انفجار قنبلة صاروخية في صيدا. وفي ١٥ أيار/مايو، تعرض اثنان من أفراد قوى الأمن الداخلي لإطلاق رصاص وهما يحاولان إزالة هياكل غير قانونية في بعلبك؛ وأُبلغ عن حوادث مماثلة في الضواحي الجنوبية لبيروت في ٣٠ أيار/مايو. وفي ٢٢ أيار/مايو، قُتل جندي لبناني وأصيب ثمانية في اشتباكات مسلحة في طرابلس. وتصاعدت النزاعات الشخصية إلى حوادث إطلاق نار. وفي ١٧ حزيران/يونيه، قتل شخصان وجرح خمسة أشخاص في منازعة أسرية في بعلبك. وفي سياق الانتخابات البرلمانية، وقعت عدة حوادث تنطوي على إطلاق نار؛ فقُتل شخص واحد في ٦ أيار/مايو وقُتل آخر في ٨ أيار/مايو.

٣٤ – وفي ١٥ آذار/مارس، وكخطوة أولى نحو إنشاء لجنة وطنية للأسلحة النارية، قام رئيس الوزراء الحريري بإنشاء وحدة للأمن البشري تحت رئاسة مجلس الوزراء من أجل التوعية بمخاطر الأسلحة النارية.

٣٥ – وفي ٩ أيار/مايو، أعلن الجيش اللبناني أن الأفراد الذين ينتهكون الحظر المفروض على الصيد على الصعيد الوطني في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف أيلول/سبتمبر ستجري محاكمتهم. وأشار

الجيش إلى أنه سيتخذ، بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تدابير إضافية لضمان أن تكون منطقة عمليات القوة المؤقتة خالية من الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الصيد.

٣٦ - وظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مستقرة عموما، وكانت حوادث العنف وإطلاق النار أكثر انتشارا في مخيم عين الحلوة بالقرب من صيدا. وقتل أربعة أشخاص وأصيب ١١ شخصا أثناء اشتباكات دارت في آذار/مارس ونيسان/أبريل بين جماعات متطرفة والقوى الفلسطينية المشتركة. وفي أحد هذه الحوادث، دخلت عناصر مسلحة إلى مدرستين تابعتين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي ٧ آذار/مارس، وقعت اشتباكات بين تنظيم فتح الانتفاضة والصاعقة، وهما جماعتان فلسطينيتان مواليتان للحكومة السورية، في مخيم شاتيلا في جنوب بيروت أسفرت عن مقتل شخص واحد وإصابة عدة أشخاص. وفي ٩ آذار/مارس، اعتقل الجيش اللبناني ضابطا رفيع المستوى في حركة فتح يشتبه في بيعه أسلحة إلى الجماعات المتطرفة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي ١٧ آذار/مارس، قتل مهاجمون مجهولون أحد أعضاء القوى الفلسطينية المشتركة في مخيم الميّه وميّه بالقرب من صيدا، مما أدى إلى إغلاق مدارس الأونروا ومحلاتها التجارية مؤقتا. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أدى قيام الجيش اللبناني بتركيب أجهزة للكشف عن المعادن عند مداخل مخيم عين الحلوة إلى تنظيم احتجاجات سلمية من جانب السكان؛ وأزيلت أجهزة الكشف عن المعادن في وقت لاحق في ٢٥ حزيران/يونيه.

٣٧ - ولم يحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من سيادة لبنان وتعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود بفعالية.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٨ - لقد سجلت الحكومة اللبنانية عدة انتهاكات مزعومة للمجال الجوي اللبناني. ففي رسالتين متطابقتين وُجِّهتا إلي وإلى مجلس الأمن بتاريخ ٦ نيسان/أبريل (A/72/831-S/2018/336)، نقلت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة رسالة لحكومة بلدها مفادها أنه ''بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، استخدمت إسرائيل طائرة من دون طيار، مزوّدة بأربعة صواريخ، لخرق الأجواء اللبنانية. وأتبعت ذلك بإرسال طائرة ثانية تولّت قصف الطائرة الأولى وإسقاطها في خراج بلدة بيت ياحون، قضاء بنت جبيل''. وفي رسالتين متطابقتين وُجِّهتا إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل (A/72/832-S/2018/342)، نقلت الممثلة الدائمة للبنان رسالةً من حكومة بلدها جاء فيها أنه ''بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، خرقت الأجواءَ اللبنانية أربع طائرات حربية إسرائيلية ... لتنفيذ غارات ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية''، وحذرت الحكومة من ''خطورة قيام إسرائيل بشكل متكرر بانتهاك الأجواء اللبنانية لتنفيذ غارات ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية''. وفي ٩ أيار/مايو، ذكر الجيش اللبناني أن حطام عدة قذائف سقط في جنوب وشرق لبنان عقب تصعيد للوضع في الجمهورية العربية السورية.

٣٩ - وفي رسالة موجهة إلي وإلى مجلس الأمن في ٢٩ أيار/مايو، نقلت ممثلة لبنان رسالة لحكومة بلدها مفادها أنه ''بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، خرقت الأجواء اللبنانية طائرة حربية إسرائيلية وحلقت فوق مدينة بيروت''. وورد في الرسالة كذلك أنه ''قد قامت الحكومة الإسرائيلية بالتباهي بهذا الخرق من

خلال استعراض صور للمقاتلة بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ في مؤتمر قادة السلاح الجوي الذي عقد في إسرائيل''.

٤٠ - وفي رسالتين متطابقتين وُجِّهتا إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل (S/2018/345) و ٧ حزيران/يونيه، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن ''الانتهاكات اللبنانية لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تُرتكب بشكل يومي''. وفي ١٣ نيسان/أبريل، نقلت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة ردا لوزير الدفاع الوطني رفض فيه الادعاءات الواردة في الرسالة الموجهة من إسرائيل بتاريخ ٥ شباط/فبراير (S/2018/91). وفي ١١ أيار/مايو، وجه إلي الممثل الدائم لإسرائيل رسالة لإبلاغي ''بمتانة الروابط التي تجمع بين اثنتين من المنظمات المعترف بها دوليا كمنظمات إرهابية، وهما حركة حماس وحزب الله'' وبأن ''حماس تعمل سرًّا على بناء قوّة عسكرية لها في لبنان''.

٤١ - وترددت مزاعم بشأن نقل أسلحة إلى حزب الله، وهي مسألة تبعث على القلق بشدة. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، فهي ليست في وضع يسمح لها بأن تتحقق منها بشكل مستقل.

٤٢ - وتواصلت البلاغات عن مشاركة حزب الله في المعارك الدائرة في الجمهورية العربية السورية. ففي ٦ حزيران/يونيه، قال رئيس مجلس النواب نبيه بري إن حزب الله لن ينسحب إلا بعد ''تحرير سورية وتوحيد أراضيها''. وفي ٨ حزيران/يونيه، اعترف نصر الله، الأمين العام لحزب الله، بأن حزب الله موجود في سورية ''حيث يجب أن نكون موجودين وحيث طلبت منا القيادة السورية أن نتواجد''. وزُعم أيضا أن عددا من المواطنين اللبنانيين واصلوا قتالهم إلى جانب الجماعات المسلحة من غير الدول في الجمهورية العربية السورية.

٤٣ - وواصل الجيش اللبناني نشر أفواج الحدود البرية وتشييد أبراج مراقبة على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٩ أيار/مايو، افتُتح مركز التدريب المركزي لأمن الحدود في قاعدة رياق الجوية في منطقة البقاع، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

٤٤ - وانخفضت حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. وألقت السلطات اللبنانية القبض على عدة مهربين لنقلهم السوريين بصورة غير مشروعة إلى لبنان، وعلى سوريين متهمين بالدخول إلى لبنان بصورة غير مشروعة.

٤٥ - وفي ٥ و ٢٣ نيسان/أبريل، ألقى الجيش اللبناني القبض على ١٥ مواطنا سوريا يشتبه في انتمائهم لجماعات إرهابية، وصادر أسلحة وذخيرة أثناء غارة شنها على منطقة غير رسمية لاستيطان اللاجئين السوريين في عرسال. وفي ١٤ أيار/مايو، في الهرمل، ألقى الأمن العام اللبناني القبض على اثنين من الرعايا السوريين بتهمة انتمائهما إلى جماعات إرهابية. وفي ١٧ أيار/مايو، اعتقلت قوى الأمن الداخلي تاجر أسلحة مزعوم في عكار بشمال لبنان.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٦ - فيما يخص الحوادث المتصلة بالألغام، قُتل شخصان وأصيب واحد خارج عرسال في ٦ آذار/مارس، وأصيب صبي سوري خارج بعلبك في ١١ آذار/مارس، وقُتل ثلاثة أشخاص خارج

عرسال في ١٢ نيسان/أبريل. وسُجِّل حادث انفجار لغم أرضي في ٢٧ نيسان/أبريل في منطقة عمليات القوة المؤقتة بالقرب من بلدة يارون.

٤٧ - وواصل الجيش اللبناني عمليات إزالة الألغام على طول الحدود الشرقية. وفي منطقة عمليات القوة المؤقتة، قامت ستة من أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة بتطهير أراضٍ تبلغ مساحتها ٥ ٤٣٦,٥ مترا مربعا وبتدمير ٥٨١ من الألغام المضادة للأفراد واثنتين من الذخائر غير المنفجرة. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٥٧ زيارة رصد لضمان الجودة وقدمت ثماني إحاطات للتوعية بشأن الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لـ ١٧٤ من أفراد الأمم المتحدة. وعُقدت دورة واحدة للتوعية بخطر الألغام بالتعاون مع المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو شريك فعال في أنشطة إزالة الألغام، وهي الدورة التي استفاد منها ٣٥ طفلا. وحضر نحو ١٥٠ من أفراد الأمم المتحدة وأزيد من ٦٠٠ من أطفال المدارس مناسبتين نظمتهما دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في ٤ نيسان/أبريل.

واو - ترسيم الحدود

٤٨ - لم يُحرَز أي تقدم نحو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية أو تعليمها. ولم ترد بعد ردود من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا على النحو المقترح في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641). وفي بلدة شبعا يوم ١٣ نيسان/أبريل، أكد رئيس الوزراء الحريري أن ''استرداد مزارع شبعا وتلال كفر شوبا مسؤوليةُ الدولة''.

٤٩ - وظلت المنازعة القائمة بين لبنان وإسرائيل على منطقتَيهما الاقتصاديتين الخالصتين دون حل. وفي ٢١ آذار/مارس، ذكر الأمين العام لحزب الله نصر الله أن حزب الله سيواصل ''حماية أراضي لبنان وأقاليمها البحرية''. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أكد رئيس مجلس النواب بري أن ''جميع القوى السياسية متحدة [ضد] أي انتهاك لحقوق لبنان - ولا سيما بشأن مسألة النفط والغاز.

٥٠ - وفي ٢٩ أيار/مايو، أقر سيزار أبي خليل، وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال، خططاً لاستكشاف الكتلتين البحريتين رقم أربعة وتسعة. ويقع جزء من الكتلة رقم تسعة في المنطقة المتنازع عليها بين لبنان والإسرائيل. وأعلن أبي خليل أيضا بدء الأعمال التحضيرية لجولة ثانية لإصدار التراخيص.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

٥١ - في ٦ أيار/مايو، أجرى لبنان أول انتخابات برلمانية منذ عام ٢٠٠٩. وفي نهاية فترة التسجيل في ٢٧ آذار/مارس، سُجِّلت ٧٧ قائمة تضم ما مجموعه ٥٩٧ مرشحا للتنافس في ٢٦ مقاطعة على ١٢٨ مقعدا برلمانيا. ومن أصل ٥٩٧ مرشحا، كانت هناك ٨٦ مرشحة (أي نسبة ١٤,٤ في المائة) في مقابل ١٢ مرشحة في عام ٢٠٠٩. وبلغت نسبة المقترعين إجمالا في الانتخابات ٤٩,٢ في المائة، وهو ما يشكل انخفاضا مقارنة بنسبة ٥٣,٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٥٢ - وأجرى لبنان أول عملية تصويت خارج البلد يومي ٢٧ و ٢٩ نيسان/أبريل في ٣٩ موقعا. ومن أصل حوالي ٠٠٠ ٨٢ من المغتربين المسجلين للتصويت، تفيد التقارير أن نسبة المقترعين بلغت ٥٩ في المائة.

٥٣ - وفيما يلي توزيع المقاعد بحسب النتائج الرسمية: تيار المستقبل، ٢١ مقعدا؛ والتيار الوطني الحر، ٢٠ مقعدا؛ وحركة أمل، ١٧ مقعدا؛ والقوات اللبنانية، ١٥ مقعدا؛ وحزب الله، ١٢ مقعدا؛ والحزب التقدمي الاشتراكي، ٨ مقاعد؛ و ''تيار العزم'' التابع لرئيس الوزراء السابق ميقاتي، ٤ مقاعد؛ وتيار المردة، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب الكتائب، وحزب الطاشناق، ٣ مقاعد لكل منها. وللمرة الأولى، فازت مرشحة تمثل المجتمع المدني بمقعد واحد عن طريق القائمة الانتخابية ''كلنا وطني'' في بيروت. وزاد عدد النساء المنتخبات في البرلمان من أربع نساء إلى ست نساء.

٥٤ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قدم خمسة مرشحين طعونا من خلال الآلية القائمة لحل النزاعات الانتخابية.

٥٥ - وفي بياني المؤرخ ٨ أيار/مايو، قمت بتهنئة لبنان على إجراء انتخابات برلمانية. وأشرت إلى أن ''الانتخابات تمثل خطوةً حيوية نحو تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية وتوطيد تقاليدها الديمقراطية'' وأنني أتطلع إلى تشكيل الحكومة الجديدة. وفي بيان مؤرخ ١٠ أيار/مايو، قدمت مجموعةُ الدعم الدولية للبنان التهنئة ''إلى الشعب اللبناني والسلطات اللبنانية بمناسبة إتمام الانتخابات النيابية في ٦ أيار/مايو في أجواء هادئة وسلمية عموماً''، وشجعت ''على تشكيل حكومة جديدة سريعاً'' وأعربت عن تطلعها إلى ''العمل مع الحكومة الجديدة ما دامت تفي بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها الواردة في القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)'' وإلى ''استئناف حوار يقوده اللبنانيون للاتفاق على استراتيجية للدفاع الوطني في فترة ما بعد الانتخابات''.

٥٦ - وأعاد البرلمان الجديد في دورته الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو انتخاب نبيه بري رئيساً لمجلس النواب وإيلي فرزلي نائباً له. وفي خطاب القبول، أكد رئيس مجلس النواب بري أن البرلمان يشكل ''حصننا لحدودنا السيادية البرية والبحرية والجوية والرد الوطني دولةً وشعباً وجيشاً ومقاومةً على عدوانية إسرائيل وانتهاكاتها لحدودنا وأجوائنا ومياهنا الإقليمية''. وشدد بري على أن البرلمان سيعمل أيضا على ''استكمال تنفيذ القرار ١٧٠١، والنقاط الحدودية البرية الثلاث عشرة، التي يشكل استمرار التموضع الإسرائيلي عليها تهديدا لصيغة ترسيم الحدود''، وأنه سيتصدى لقضيتي الفساد والإصلاح.

٥٧ - وفي ٢٤ أيار/مايو، عيَّن الرئيس ميشال عون سعد الحريري رئيساً مكلفا للوزراء وكلَّفه بمهمة تشكيل حكومة جديدة. وأعرب سعد الحريري، في بيان ألقاه في ذلك اليوم، عن التزامه بالعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية في أقرب وقت ممكن. وشدد على أهمية تشكيل حكومة تنهض بالاستقرار السياسي وتعزز مؤسسات الدولة وتقوي الاقتصاد. ولا تزال المشاورات المتعلقة بتشكيل الحكومة المقبلة مستمرة.

٥٨ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، ترأس الرئيس عون اجتماعا مع مجموعة الدعم الدولية للبنان بقيادة المنسِّقة الخاصة بالنيابة. وقدمت المجموعة مذكرة مشتركة، تعرض مبادئ للنظر فيها في البيان الوزاري للحكومة الجديدة وبرنامج العمل. وأعربت المجموعة عن ترحيبها برؤية الرئيس لحكومة وحدة وطنية شاملة قادرة على المضي قدما في تنفيذ برامج القرار ١٧٠١ والمؤتمرات الدولية المعقودة في الآونة الأخيرة لدعم لبنان.

٥٩ - وقبل انتهاء فترة ولاية الحكومة المنتهية ولايتها، قام مجلس الوزراء في ٢١ أيار/مايو بتعيين جميع الأعضاء العشرة في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان، التي ظلت معلقة منذ إنشائها من قبل البرلمان في عام ٢٠١٦.

٦٠ - وفي ١٥ آذار/مارس في روما، وتحت رعاية مجموعة الدعم الدولية، تولت أنا وجينتيلوني، رئيس وزراء إيطاليا، رئاسة اجتماع وزاري (مؤتمر روما الثاني) من أجل الموافقة على الخطط الاستراتيجية لكل من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وتعزيز الدعم الدولي المقدَّم لهذه الخطط. وقد أعرب لبنان عن التزامه مجددا ببسط سلطة الدولة وتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧).

٦١ - وأكد رئيس الوزراء الحريري في ملاحظاته الاستهلالية الحاجة إلى بناء المؤسسات الأمنية للدولة بوصفها ''المدافعة الوحيدة عن سيادة لبنان''. وكرر التزام حكومة لبنان بسياسة النأي بالنفس من أجل تحصين لبنان ضد النزاعات الإقليمية وتسريع وتيرة عمليات النشر إلى جنوب نهر الليطاني، تمشيا مع القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧).

٦٢ - وقامت حكومة لبنان والجيش اللبناني والقوة المؤقتة بالترويج لنشر فوج نموذجي تابع للجيش اللبناني، وزيادة الأعتدة البحرية المتاحة للجيش اللبناني، وإنشاء مركز إقليمي للتعاون المدني - العسكري تابع للجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة.

٦٣ - وفي بيان مشترك، أعرب المشاركون في الاجتماع البالغ عددهم ٤١ مشاركا عن تأييدهم لرؤية الحكومة اللبنانية حيال الجيش اللبناني بوصفه المدافع الوحيد عن الدولة اللبنانية وحامي حدودها. وفي سياق الإشارة إلى الجهود الجارية الرامية لتنفيذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) تنفيذا تاما، دعا المشاركون حكومة لبنان إلى التعجيل بنشر قوات فعالة ودائمة في الجنوب. وتعهد المشاركون أيضا بتقديم مساعدات مالية ومادية بما يتواءم مع الخطة المحدثة لتنمية قدرات الجيش اللبناني وبالخطة الاستراتيجية لقوى الأمن الداخلي.

٦٤ - ورحب المشاركون أيضا ببيان الرئيس عون الصادر في ١٢ آذار/مارس الذي أعلن فيه أن القادة اللبنانيين سيناقشون استراتيجية الدفاع الوطني بعد إجراء الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة. وفي ٨ أيار/مايو، أكد الرئيس عون على الملأ مجددا اعتزامه دعوة الأحزاب إلى الاجتماع لمناقشة تنفيذ اتفاق الطائف واستراتيجية الدفاع الوطني.

٦٥ - وعقب مؤتمر روما الثاني، قامت القوة المؤقتة بالتنسيق الوثيق مع منسقتي الخاصة بالنيابة لشؤون لبنان والجهات المانحة المحتملة، بالتحاور مع الجيش اللبناني من أجل وضع مقترح لتمويل نشر الفوج النموذجي، بما في ذلك لإنشاء مركز تدريب على العمليات ومقر للفوج وأماكن إقامة لأفراده. وفي ١٨ أيار/مايو، افتتح الجيش اللبناني المركز الإقليمي للتعاون المدني - العسكري في مرجعيون.

٦٦ - وفي ٢٧ آذار/مارس، أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف التي تمت مواءمتها إلى حد كبير مع خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (انظر قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧٠). وقد شُكّلت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات للإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية. وأعدت حكومة لبنان مشروعا نموذجيا مدته ١٨ شهرا يركز على استعادة ثقة الشباب.

٦٧ - وفي ١٥ آذار/مارس، شاركتُ في المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعقود في روما برئاسة كل من الأردن، والسويد، ومصر لدعم الأونروا. وغطّت المساهمات اللاحقة تقريبا نصف عجز الميزانية العامة للأونروا الذي بلغ ٤٤٦ مليون دولار. ومع ذلك، لا تزال الخدمات الأساسية مهددة، إذ ليس هناك أي تمويل متاح لبدء السنة الدراسية ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦٨ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أقر البرلمانُ ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨، التي خفضت ميزانيات جميع الوزارات بنسبة ٢٠ في المائة، مما أدى إلى انخفاض طفيف في عجز الميزانية الذي بلغ ٤,٨ بلايين دولار.

٦٩ - وفي ٦ نيسان/أبريل، استضافت فرنسا المؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية والإصلاحات الاقتصادية (مؤتمر سيدر)، دعما للاقتصاد اللبناني. وتمشيا مع خطة الاستثمار الرأسمالي البالغة ١٦ بليون دولار التي تحدد أولويات البنى التحتية، عرضت حكومة لبنان الإصلاحات القطاعية والهيكلية الضرورية لجني أكبر قدر من الفائدة من استثمارات الشركاء الدوليين والقطاع الخاص. وتم التعهد بقروض تناهز قيمتها ١٠,٢ بلايين دولار، منها مبلغ ٩,٩ بلايين دولار بشروط ميسّرة، وتم الإعلان عن مِنح قدرها ٨٦٠ مليون دولار. ودعا بيان مؤتمر ''سيدر'' إلى إنشاء آلية متابعة قوية وشفافة لتعقّب تنفيذ المشاريع.

٧٠ - وإلى غاية ٣١ أيار/مايو، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٩٨٦ ٠١٢ لاجئاً. وظل تسجيل المفوضية للاجئين السوريين الجدد متوقفا منذ عام ٢٠١٥ عندما قررت الحكومة تعليق تسجيل اللاجئين. ويعزى الانخفاض في عدد اللاجئين السوريين المسجّلين أساسا إلى الوفيات والتنقلات الثانوية وإعادة التوطين والعودة التلقائية لعدد صغير من الأشخاص إلى الجمهورية العربية السورية.

٧١ - وتواصلت عودة بعض اللاجئين السوريين إلى مواطنهم الأصلية. ففي ١٨ نيسان/أبريل، عاد حوالي ٥٠٠ لاجئ سوري من شبعا جنوب لبنان إلى بيت جن في الجمهورية العربية السورية في إطار حركة بادرت بها لجنة المصالحة في بيت جن ويسّرتها السلطات اللبنانية والسورية. ورغم أن مفوضية شؤون اللاجئين لم تشارك في تنظيم عمليات العودة هذه، فقد قدمت المشورة إلى اللاجئين العائدين بشأن الوثائق المدنية وغيرها من المسائل الحاسمة للاستقرار مجددا في الجمهورية العربية السورية.

٧٢ - وحتى ٣١ آذار/مارس، بلغ إجمالي الموارد الإنسانية المتاحة للبنان في عام ٢٠١٨ مبلغا قدره ١,٠١٦ بليون دولار، يشمل مبلغا قدره ٢٦٩ مليون دولار قدمته الجهات المانحة ومبلغا قدره ٣٧٥ مليون دولار تم التعهد بتقديمه في عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى أرصدة مرحّلة من عام ٢٠١٧. وتعكس الأرقام المبلّغ عنها نقصا في الشفافية فيما يتعلق بالالتزامات المتعددة السنوات التي يتجاوز تاريخها سنة ٢٠١٨ مما يعرقل اتباع نهج أطول أجلا والتخطيط لخدمات تتجاوز الخدمات الأساسية، وقيل إنه قد تم التعهد بتقديم مبلغ قدره ٢٤٧ مليون دولار للبنان بعد عام ٢٠١٨.

٧٣ - وحتى ٣١ آذار/مارس، تم تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة بنسبة ٢١ في المائة، أي بمبلغ ٥٦٠ مليون دولار وهو يشمل ٣٠٨ ملايين دولار رُحِّلت من عام ٢٠١٧. وأثّر هذا الانخفاض في التمويل على تقديم الخدمات إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ولا سيما في قطاعي الصحة والمياه.

٧٤ - وفي يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، اشترك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر ''بروكسل الثاني'' بشأن موضوع ''دعم مستقبل سوريا والمنطقة'' بهدف تجديد وتعزيز الالتزام المالي للمجتمع الدولي بدعم الشعب السوري، والبلدان المجاورة، والجماعات الأكثر تضررا من النزاع.

وقد تضـــمنت ورقة الشـــراكة مع لبنان، التي اتفقت عليها حكومة لبنان والمجتمع الدولي، التزامات من حكومة لبنان بدعم حماية اللاجئين والفئات اللبنانية الضـــعيفة، والتعليم، والصـــحة، والبيئة، وتوفير بيئة عمل ملائمة للمنظمات غير الحكومية الدولية.

٧٥ - وخلال شـهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، أفاد جبران باسـيل، وزير الخارجية في حكومة تصـريف الأعمال اللبنانية، بأن مفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين كانت تحاول ”تثبيط اللاجئين عن العودة إلى سورية“. وفي ١١ حزيران/يونيه، تلقت المفوضـية مذكرة رسمية من وزارة الخارجية والمغتربين تطلب منها ”تغيير نهجها“، وتأمر بتجميد إصدار وتجديد تصاريح إقامة الموظفين الدوليين العاملين لدى المفوضية في لبنان، وردت المفوضية على ذلك في ١٨ حزيران/يونيه. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه، طلب نائب منسقي الخاص إلى حكومة لبنان مواصلة تيسير عمل جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية عام ١٩٤٦.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧٦ - تســـتعرض قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باســـتمرار خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر، خاصة في أعقاب تلقي تحذيرات بشأن تهديدات أمنية، وذلك بتنسيق وثيق مع الســـلطات اللبنانية. وقد أجريت عمليات أمنية لاختبار مدى اســـتعداد الموظفين المدنيين ومعاليهم الذين يسـتوفون الشـروط للإجلاء في حالة حدوث أزمة. وفي منطقة العرقوب (القطاع الشـرقي)، اسـتمر تطبيق تدابير أمنية مشـددة لتأمين تنقلات موظفي الأمم المتحدة، تضـمنت اسـتخدام حرّاس مسـلحين. ولا يزال الوجود المزعوم لعناصـر متطرفة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسـطينيين الموجود في صـيدا على امتداد طريق الإمداد الرئيسـية التي تربط بين منطقة عمليات القوة المؤقتة وبيروت، يثير شـواغل أمنية يمكن أن تؤثر على تحركات القوة المؤقتة عبر مدينة صيدا. وتحافظ المؤسسات الأمنية اللبنانية على وجود قوي في المناطق المحيطة بالمخيّم.

٧٧ - وفي ٤ آذار/مارس، أسـفرت اشـتباكات تورط فيها أفراد من حركة أنصـار الله في مخيم الرشـيدية قرب صور (القطاع الغربي) عن مقتل شـخصـين وإصـابة خمسـة آخرين، كما تسببت في أضـرار مادية وفي إغلاق مرافق الأونروا ليوم واحد. ونُصح موظفو القوة المؤقتة بتفادي هذه المنطقة.

٧٨ - وإثر سرقة ٢٢٤٠ طلقة من ذخيرة أسلحة صغيرة من موقع الأمم المتحدة بالقرب من حاريص (القطاع الغربي) في ٢٩ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧، تم بعدها اســـترداد جميع الطلقات باســـتثناء ٢٦ طلقة، قدّم مجلس تحقيق تابع للقوة المؤقتة تقريره إلى مقر الأمم المتحدة في شـهر نيسـان/أبريل. وبعد تفتيش جميع وحدات القوة المؤقتة للتأكد من اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضـمان سـلامة الموظفين وأماكن العمل، وكذلك من تخزين الأسلحة والذخائر في موضع آمن، تم تعزيز التدابير الأمنية، بما في ذلك التدابير المتصلة بالردع والدوريات والرصد ومراقبة الدخول والمغادرة. وفي ١٢ شباط/فبراير، اختتم قاضي التحقيق اللبناني تحقيقاته بتوجيه تهم إلى تسـعة أشـخاص، من بينهم سـبعة قصـر. وأحيلت القضـية إلى المحكمة العسكرية الدائمة لإصدار حكم فيها؛ ومن المقرر عقد جلسة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٧٩ - وواصلـت القوة المؤقتة رصـد سـير القضـايا المرفوعة في المحاكم العسـكرية اللبنانية ضـد أشـخاص يُشـتبه في ضـلوعهم في التخطيط لشـن هجمات خطيرة على القوة المؤقتة أو في ارتكاب تلك الهجمات. وعقدت المحكمة العسـكرية الدائمة جلسـات في ١٠ نيسـان/أبريل بشـأن الهجوم الذي تعرّض له حفظة

سلام تابعين للقوة المؤقتة كانوا يعملون في الوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، وفي قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية فُتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المقرر عقد الجلسات المقبلة بشأن كلتا القضيتين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي القضية المتعلقة بالشروع في تنفيذ هجوم خطير ضد القوة المؤقتة في عام ٢٠٠٨، التي طعن في الحكم فيها أحد الجناة الأربعة المحكوم عليهم، من المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢١ حزيران/يونيه. وتتواصل التحقيقات الثلاثة بشأن الهجمات الخطيرة التي ارتُكبت ضد القوة المؤقتة في ٢٧ أيار/مايو و ٢٦ تموز/يوليه و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بناء على تعليمات قضائية إضافية صادرة عن قاضي التحقيق. وفي قضية القتل التي وقعت في عام ١٩٨٠ عندما قُتل اثنان من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة من أيرلندا رميا بالرصاص وأصيب آخر بجروح، أرجأت المحكمة العسكرية الدائمة تاريخ إصدار قرارها على التوالي من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢٤ نيسان/أبريل ثم إلى ٢٦ حزيران/يونيه.

رابعا – نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٨٠ – في ١٩ حزيران/يونيه، كان قوام القوة المؤقتة مؤلفا من ١٠ ٤٨٠ فردا عسكريا، منهم ٥٠٠ امرأة، من ٤١ بلداً مساهماً بقوات؛ و ٢٣٩ موظفا دوليا منهم ٧٨ امرأة؛ و ٥٨٣ موظفا مدنيا وطنيا منهم ١٥٣ امرأة. وكان قوام القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة مؤلفا من أربع طرادات، وفرقاطتين، وطائرة عمودية، و ٧٦٤ فرداً من مجموع العسكريين التابعين للقوة، من بينهم ٣١ امرأة. وإضافةً إلى ذلك، يعمل ٥٨ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم خمس نساء، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون للإشراف العملياتي للقوة المؤقتة. وفي المجموع، مثلت النساء نسبة ٥ في المائة من الأفراد العسكريين، و ٢٨ في المائة من الموظفين المدنيين، وأكثر بقليل من ٦ في المائة من جميع أفراد القوة المؤقتة.

خامسا – السلوك والانضباط

٨١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق لا القوة المؤقتة ولا مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان أي ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد استمر الكيانان في تنفيذ تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وفي زيادة تعزيزها. وواصلت شبكة فريق الأمم المتحدة القطري لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في لبنان، إلى جانب الفريق العامل المعني بالعنف الجنسي والجنساني، الذي يضم منظمات غير حكومية دولية ووطنية، إطلاع أفراد المجتمعات المحلية على معايير السلوك المتوقع أن يتقيّد بها موظفو الأمم المتحدة وكيفية الإبلاغ عن سوء السلوك. وواصلت القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الترويج لبيئة عمل مثمرة تتسم بالتجانس والشمولية، مع التركيز بشكل خاص على الحماية من التحرش الجنسي وغيره من أشكال السلوك المحظور.

سادسا – الملاحظات

٨٢ – يظل تقيّد جميع الأطراف بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عاملا حيويا لضمان استقرار لبنان والمنطقة. وما زلت أشعر بالقلق من عدم التنفيذ الكامل للقرار ومن عدم وفاء لبنان وإسرائيل بما التزما به. فعدم الامتثال يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث توترات واحتمال تصعيدها لتتحول إلى أعمال عدائية. وإنني أدعو كلا الطرفين إلى مضاعفة جهودهما الرامية إلى التقيد التام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من أجل الحفاظ على عقد الهدوء الذي ساد وتوطيد هذا الهدوء.

٨٣ - وكانت الانتخابات التي جرت في ٦ أيار/مايو مهمة لتجديد الولاية الديمقراطية للبرلمان، كما شكلت إنجازا هاما صوب مواصلة تنشيط المؤسسات. وأود أن أهنئ الشعب اللبناني على إجراء هذه الانتخابات، وأشجعه على مواصلة المشاركة في العملية الديمقراطية. وأشجع القيادة السياسية في لبنان وجميع الأحزاب السياسية على العمل متحلّين بروح الوحدة الوطنية من أجل الإسراع بتشكيل حكومة شاملة للجميع بما يعكس إرادة الناخبين. وستُلقى على عاتق الحكومة الجديدة مسؤوليات هامة في إطار الخطة الطموحة التي وضعها لبنان والمجتمع الدولي أثناء مؤتمرات الدعم الدولي التي عُقدت في روما وباريس وبروكسل. وأدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى اتخاذ تدابير لزيادة المشاركة الهادفة للمرأة وتمثيلها على جميع مستويات صنع القرار.

٨٤ - وأرحب باستمرار الهدوء النسبي على امتداد الخط الأزرق، رغم أنه لا يزال يُحتمل حدوث توترات نتيجة لسوء التقدير. وتذكّر الأحداث التي وقعت في ١٠ أيار/مايو في الجولان بشدة بأن الأمن والاستقرار، في منطقة عمليات القوة المؤقتة وفي لبنان عموما، يظلان رهيني الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا. وتبعث الحادثة التي وقعت في ١٢ نيسان/أبريل عندما قام جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني بنشر وتصويب أسلحة على القلق، وهي تبرهن على هشاشة الوضع على امتداد الخط الأزرق، وعلى أهمية دور الاتصال الذي تضطلع به القوة المؤقتة. وأدعو جميع الجهات المعنية في لبنان وفي إسرائيل إلى ممارسة ضبط النفس في جميع الأوقات، وإلى السعي إلى الانتقال من وقف الأعمال العدائية الحالي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

٨٥ - وأود أن أثني على الطرفين على تفاعلهما البناء في إطار ترتيبات القوة المؤقتة للاتصال والتنسيق، بما في ذلك في إطار الجهود المبذولة لمنع حدوث توترات حول المناطق الحساسة على امتداد الخط الأزرق. وأرحب بإعراب كلا الطرفين مجددا عن التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في المحادثات الثنائية مع الأمم المتحدة وفي المنتدى الثلاثي. وأشجع الجميع على مواصلة هذا الالتزام. وستواصل منسقتي الخاصة لشؤون لبنان بالنيابة، بذل مساعيها الحميدة، وستعمل، مع رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة، على استكشاف الفرص المتاحة مع الطرفين لاتخاذ تدابير لبناء الثقة.

٨٦ - وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسمح تسوية الخلاف على موارد النفط والغاز البحرية في المناطق الاقتصادية الخالصة للبنان والإسرائيل للطرفين بجني فوائد اقتصادية. وأشجع الطرفين على مواصلة استكشاف السبل المؤدية لتحقيق هذه الغاية. وستواصل منسقتي الخاصة بالنيابة عرض مساعيّ الحميدة دعمًا لذلك.

٨٧ - وأنا أدين وجود أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة. وإلى جانب خطابات التهديد، يزيد وجود تلك الأسلحة من احتمال سوء التقدير وتصعيد الوضع ليتحول إلى نزاع. وعملاً بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أدعو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٨٨ - وأرحب ببيانَيْ الرئيس عون الصادرين في ١٢ آذار/مارس و ٨ أيار/مايو اللّذين أعرب فيهما عن عزمه الدعوة لإجراء حوار وطني من أجل وضع استراتيجية دفاع وطنية عقب إجراء الانتخابات وتشكيل

الحكومة. ولا يمكن لهذه الاستراتيجية أن تكلَّل بالنجاح إلا إذا كانت شاملة ومستدامة وتحت إشراف وقيادة اللبنانيين، وذلك اعترافا بأن الجيش اللبناني هو المدافع الشرعي الوحيد عن لبنان. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح – الانتفاضة.

٨٩ – وما زالت أشعر بالقلق من استمرار اختراق الطيران الإسرائيلي للمجال الجوي اللبناني. فذلك لا يشكل فقط خطرا على السكان اللبنانيين، بل يؤجج أيضا المشاعر والخطابات المعادية لإسرائيل. وفي هذا الصدد، أشير بقلق إلى المركبة الجوية غير المأهولة المسلحة الإسرائيلية التي سقطت في منطقة عمليات القوة المؤقتة في ٣١ آذار/مارس. كما لا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل شمال قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكرر إدانتي لجميع انتهاكات السيادة اللبنانية، وأكرر دعوتي إسرائيل إلى أن تتوقف عن اختراق المجال الجوي اللبناني وتسحب قواتها من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

٩٠ – وأشعر بالقلق من انتهاكات المدنيين اللبنانيين للخط الأزرق، وبخاصة في منطقة مزارع شبعا، مما أدى إلى وقوع عدة حوادث مع جيش الدفاع الإسرائيلي. وأحث الجيش اللبناني على معالجة مسألة الانتهاكات البرية للخط الأزرق التي يرتكبها المدنيون.

٩١ – وتكتسي حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها وعلى امتداد الخط الأزرق بأكمله أهمية حاسمة. وأدعو السلطات اللبنانية إلى الوفاء بمسؤوليتها عن كفالة حرية تنقل القوة المؤقتة دون عوائق.

٩٢ – ونظرا لاستمرار التوترات في المنطقة، أصبحت سياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأدعو لبنان مجددا إلى الالتزام بسياسة النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢، وأدعو جميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى التوقف عن المشاركة في النزاع السوري.

٩٣ – وأشعر بالتفاؤل من الخطوات التي اتخذتها حكومة لبنان لتحسين الوضع الأمني على امتداد حدودها الشرقية في إطار بسط سلطتها على جميع أراضيها. غير أنني ما زلت أدين تنقُّل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية – السورية، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فعدم ترسيم الحدود اللبنانية – السورية أو تعليمها ليس مبرراً لانتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيبُ بجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن انتهاكاتها للحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٩٤ – وأرحب بإعادة تأكيد حكومة لبنان أثناء مؤتمر روما الثاني تقيدها بالتزاماتها بموجب القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧). وأرحب بالبيان المشترك الصادر عن المشاركين في مؤتمر روما الثاني باعتباره مؤشرا واضحا على استمرار الدعم الدولي للجيش اللبناني وللمؤسسات الأمنية التابعة للدولة.

٩٥ – ولا يزال توطيد التعاون بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني ذا أهمية حاسمة لتعزيز الحوار الاستراتيجي وتنفيذ القرارَين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧). ومن العلامات المشجّعة، تقدم القوة الأمنية المطرد نحو تنفيذ التوصيات المقدَّمة في الاستعراض الاستراتيجي والتقدم المحرز على مستوى الفوج النموذجي. وأشجع الجيش اللبناني على تكثيف جهوده لتفعيل هذا الفوج بالاعتماد على الدعم المستمر المقدَّم من القوة المؤقتة والمجتمع الدولي. وأرحب بافتتاح المركز الإقليمي للتعاون المدني – العسكري التابع للجيش اللبناني

في الجنوب. وتبرهن هذه الخطوات على استمرار التزام الحكومة بتعزيز قدرات الجيش اللبناني وبسط سلطة الدولة جنوب نهر الليطاني. وأتطلع إلى إحراز تقدم صوب اقتناء الجيش اللبناني سفينة إضافية.

٩٦ - وتواصل القوة المؤقتة اتخاذ خطوات استباقية لتنفيذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، بما في ذلك بتسريع وتيرة عملياتها وزيادة فعاليتها وإبراز صورتها، ومن خلال الدعم الذي تقدمه إلى السلطات اللبنانية على إنشاء منطقة بين نهر الليطاني والخط الأزرق تخلو من أي عناصر مسلحة أو عتاد أو أسلحة ما عدا عتاد وأسلحة حكومة لبنان والقوة المؤقتة. وأرحب بالتدابير التي اتخذتها القوة المؤقتة لزيادة التركيز على عمليات التفتيش في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك بإقامة نقاط تفتيش دائمة ومؤقتة، وعلى العمليات المضادة لإطلاق الصواريخ، وذلك بالتنسيق مع الجيش اللبناني.

٩٧ - وأرحب بتفعيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وأدعو حكومة لبنان المقبلة إلى ضمان تزويد هذه الهيئة بالموارد الكافية لكي تضطلع بولايتها باستقلالية وحياد وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. والأمم المتحدة في لبنان مستعدة لتقديم الدعم في هذا الصدد.

٩٨ - ومن المهم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والقطاعية والضريبية المتفق عليها أثناء مؤتمر ''سيدر'' لضمان استقرار لبنان. كما تتيح خطة الاستثمار الرأسمالي والرؤية الاقتصادية التي تقترن بها فرصة لا مثيل لها. وأنا أشجع القيادة السياسية في لبنان على تنفيذ الإصلاحات العاجلة من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وترشيد النفقات، وعلى إنشاء آلية متابعة لرصد التقدم المحرز وضمان المساءلة المتبادلة.

٩٩ - وأشكر حكومة لبنان على استمرارها في التعامل بكرم مع اللاجئين السوريين الذين تستضيفهم مؤقتا وعلى حسن ضيافتها. وفي سياق الإشارة إلى أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة، أود أن أشكر المشاركين في مؤتمر بروكسل الثاني على المبالغ السخية التي تعهدوا بتقديمها. ونظرا إلى أن الاحتياجات لا تزال تفوق الموارد المتاحة، أناشد الجهات المانحة أن ترفع مستوى دعمها المتعدد السنوات إلى لبنان بحيث يتسم بالمرونة وقابلية التنبؤ ويُقدَّم في أوانه.

١٠٠ - ويساورني القلق من الخطابات المتعلقة بعودة اللاجئين. وأدعو الجميع إلى العمل بروح من الشراكة وفقا للمعايير الدولية، بما فيها مبدأ عدم الإعادة القسرية، إلى حين استيفاء شروط العودة الآمنة والكريمة والطوعية. وأكرر التأكيد على أهمية مضاعفة جهود الشركاء الدوليين لتهيئة بيئة مضيافة موفِّرة للحماية في الجمهورية العربية السورية.

١٠١ - ولا أزال أشعر بالقلق أيضا من استمرار محنة اللاجئين الفلسطينيين. وأشكر الدول الأعضاء على دعمها للاجتماع الاستثنائي المعقود في ١٥ آذار/مارس دعمًا للأونروا. غير أنني أشعر بالقلق من استمرار العجز في ميزانيتها مما يهدد تقديم الخدمات الحيوية. كما يبعث استمرار انعدام الأمن في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على القلق بشدة، ويؤشر على التهديدات المحتمل أن يتعرض لها الاستقرار إذا تعطّلت عمليات وخدمات الأونروا.

١٠٢ - وأعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان. وأثني على منسقتي الخاصة لشؤون لبنان بالنيابة، بيرنيل داهلير كارديل، ورئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة، اللواء مايكل بيري، لما أبدياه من روح قيادية، وأثني على الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للقوة المؤقتة، وكذلك على موظفي مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان لما يبذلونه من جهود دؤوبة.

المرفق الأول

القيود المفروضة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

١ - في ٦ آذار/مارس، اعترض حوالي ٣٠ فردا، باستخدام مركبتين، طريق دورية تابعة للقوة المؤقتة في بلدة الجميجمه (القطاع الغربي)، متهمين الدورية بالتقاط صور بدون إذن. وبعد وصول الجيش اللبناني على عين المكان، تمكنت الدورية من مغادرة المنطقة. ومنذ ذلك الحين، أجرت القوة المؤقتة دوريات في المنطقة دون وقوع أي حوادث.

٢ - وفي ١٢ آذار/مارس، وجدت دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان نفسها أمام زقاق جديد مغلق بسلسلة في دير سريان (القطاع الشرقي)، حيث طلب فردان منها مغادرة المنطقة. وأكد أحدهما، الذي ادعى بأنه مسؤول حكومي، بأنه لا يُسمح للقوة المؤقتة بدخول المنطقة. وأبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأن هذا الموقع ملكٌ لخواص. وقد كثّفت القوة المؤقتة دورياتها البرية والجوية في المنطقة. كما استخدمت القوة المؤقتة طريقا بديلة لرصد المنطقة وزادت عدد عمليات مكافحة إطلاق الصواريخ في المنطقة. ويُجري فريق المراقبين في لبنان دوريات أيضا في دير سريان، مع التركيز على المناطق القريبة من الخط الأزرق.

٣ - وفي ٢١ آذار/مارس، أوقف فرد في مركبة دورية تابعة للقوة المؤقتة كانت تتابع طلقات نارية سُمعت في وقت سابق على طريق فرعية في حانين (القطاع الغربي)، وطلب من الدورية المغادرة. ووصل شخصان آخران على متن دراجتين ناريتين إلى الموقع وأشارا إلى القوة المؤقتة بأن تتبعهما إلى الطريق الرئيسية. وعندما واجهت مركبة القوة المؤقتة صعوبةً في تغيير اتجاهها، ضربها الفردان مما تسبب في أضرار طفيفة. ثم عادت القوة المؤقتة إلى الطريق الرئيسية، واستأنفت دوريتها كما كان مقررا. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بما حدث. ومنذ وقوع هذا الحادث، واصلت القوة المؤقتة دورياتها في حانين دون عوائق.

٤ - وفي ٢٣ آذار/مارس، طلب ١٠ أفراد، من بينهم نساء، من دورية تابعة للقوة المؤقتة عدم دخول إلى طريق في بليدا (القطاع الشرقي) بسبب الاضطراب الذي تحدثه المركبات المدرعة. وبعد تفادي هذه الطريق، استأنفت الدورية مسارها المقرر. وفي وقت لاحق، أكد رئيس بلدية بليدا أنه لا يمكن للمركبات المدرعة دخول البلدة بسبب شواغل متعلقة بالسلامة. وتتابع القوة المؤقتة هذه المسألة مع السلطات لإيجاد حل. ومنذ وقوع الحادث، واصلت القوة إجراء دوريات في بليدا باستخدام مركبات خفيفة فقط.

٥ - وفي ٢٦ آذار/مارس، قام عدة سكان من بلدة جبال البطم (القطاع الغربي) بإيقاف دورية تابعة للقوة المؤقتة مصحوبة بأفراد من الجيش اللبناني على طريق فرعية ضيقة بعد أن خرجت الدورية، عن غير قصد، عن الطريق الرئيسية. فغادرت الدورية المنطقة وواصلت مهمتها. ومنذ ذلك الحين، واصلت القوة إجراء دوريات في بلدة جبال البطم دون وقوع أي حوادث.

٦ - وفي ٣ نيسان/أبريل، اضطرت دورية تابعة للقوة المؤقتة تغيير مسارها المقرر بعد أن اعترض سبيلها حاجز رملي أقيم على طريق تقع جنوب غربي بلدة عرب الوزاني (القطاع الشرقي). وشرحت السلطات المحلية للقوة المؤقتة أن مالك الأرض هو الذي أقام الحاجز الرملي لمنع التعدي على أملاكه.

٧ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، دخلت دورية تابعة للقوة المؤقتة، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، إلى طريق ضيقة عن غير قصد في بليدا (القطاع الشرقي). وعندما حاولت الدورية التابعة للقوة المؤقتة الخروج من

المنطقة، سدّ رجلان بزي مدني عليها الطريق باستخدام مركبة ودراجة نارية. وبعد تدخل الجيش اللبناني، تمكنت الدورية التابعة للقوة من استئناف أنشطتها.

٨ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، اعترض سبعة أفراد بزي مدني سبيل مركبة تابعة لفريق المراقبين في لبنان وطوّقوها في شمال قرية حولا (القطاع الشرقي) باستخدام مركبة ودراجات نارية. وقبل أن تصل دورية ثانية تابعة لفريق المراقبين في لبنان وفريق للرد السريع أرسلته القوة المؤقتة إلى مكان الحادث، تدّخل فردان من مخابرات الجيش اللبناني وأبعدا مركبات المدنيين، وطلبا من دورية فريق المراقبين في لبنان مغادرة المنطقة. وكان فريق المراقبين في لبنان يُجري في السابق دوريات يومية في حولا دون وقوع أي حوادث. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، قال رئيس بلدية حولا للقوة المؤقتة إنه ينبغي لفريق المراقبين في لبنان رصد الخط الأزرق شرق القرية، ولكن الدورية التي أجريت يوم ١٩ نيسان/أبريل كانت على آخر الطرف الغربي من القرية. واستأنف فريق المراقبين في لبنان دورياته في اليوم التالي.

٩ - وفي ١ و ٢ و ٣ أيار/مايو، أوقف أفراد يرتدون زيا أخضر شبيها بالزي العسكري دورية راجلة تابعة للقوة المؤقتة وأربع دوريات تابعة لفريق المراقبين في لبنان عند بوابة مرفق تديره المنظمة غير الحكومية اللبنانية ”أخضر بلا حدود“ بمحاذاة طريق فرعية بالقرب من بلدة عيترون (القطاع الغربي). وأبلغ الأفراد الدورية أنه بموجب قرار صادر عن بلدية بنت جبيل (القطاع الغربي)، لا يُسمح للقوة المؤقتة بإجراء دوريات في المنطقة. وفي ٢ أيار/مايو، أكدت سلطات بلدية بنت جبيل أنه قد تم تصنيف المنطقة محمية طبيعية، وأن إمكانية دخول عامة الجمهور إليها محدودة، للحفاظ على الغابات في هذه المنطقة، وأن البوابات لا تهدف لتقييد حركة القوة المؤقتة. وفي ٣ أيار/مايو، أبلغ اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل القوة المؤقتة بأن الجيش اللبناني سيزودها بعرض مفصّل عن أنشطة منظمة ”أخضر بلا حدود“ في عيترون، وسيقترح عليها مسلكا بديلا لكي تجري القوة المؤقتة دوريات في المنطقة. ثم استؤنفت الدوريات، غير أنه في ١١ أيار/مايو تم إيقاف دوريتين تابعتين للقوة المؤقتة، أجريت إحداهما بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، وكان ذلك مجددا عند بوابة مرفق منظمة ”أخضر بلا حدود“. وأنجزت الدوريتان مهمتيهما باستخدام مسلك بديل. وفي ١٤ أيار/مايو، قدّم رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة إحاطة إلى قائد الجيش اللبناني، الجنرال جوزيف عون، عن مجموعة الحوادث التي عرقلت حرية حركة القوة المؤقتة بالقرب من هذا المرفق. وأكد الجنرال عون أن مخابرات الجيش اللبناني في صيدا ستعالج هذه المسألة وتضمن حرية التنقل الكاملة للقوة المؤقتة. وعقب العديد من المساعي التي قامت بها البعثة، في ١٩ حزيران/يونيه، أجرى رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة وقائد قطاع جنوب الليطاني في الجيش اللبناني زيارة مشتركة إلى المنطقة، واتفقا على استئناف الدوريات بالتنسيق الوثيق على امتداد الطريق، مما أدى إلى إجراء دورية واحدة بتنسيق وثيق عبر المنطقة. وأثار رئيس البعثة وقائد القوة هذه المسألة مجددا مع قائد قطاع جنوب الليطاني في ٢٥ حزيران/يونيه.

١٠ - وفي ٩ أيار/مايو، أوقف أربعة أفراد يرتدون ملابس مدنية وضابط شرطة محلي دورية راجلة تابعة للقوة المؤقتة أجريت بالتنسيق مع الجيش اللبناني في بلدة ياطر (القطاع الغربي). وبعد مناقشة مع الأفراد، أبلغ عناصر من الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنها لن تجري دوريات في هذه المنطقة تحديدا. وعادت الدورية إلى القاعدة دون أن تنجز مهمتها. وكذلك، في ١٠ أيار/مايو، ذكرت الشرطة البلدية في بلدة ياطر (القطاع الغربي) بأن القوة المؤقتة ينبغي أن تنسق دورياتها مع الشرطة البلدية. واستؤنفت الدوريات في المنطقة دون وقوع أي حوادث أخرى.

المرفق الثاني

معلومات مستكملة عن تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لعام ٢٠١٧

١ - إلحاقا بالرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/202)، التي تُبلغ بالأولويات الاستراتيجية والتوصيات الرئيسية التي حددها الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تقدم هذه اللمحة العامة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز صوب تنفيذ تلك التوصيات.

حماية المدنيين

٢ - واصلت القوة المؤقتة أنشطة اتصالها مع محاورين من حكومة لبنان بشأن حماية المدنيين، وواصلت تنسيقها الوثيق مع مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في لبنان.

٣ - وفي إطار كفالة التأهب باستمرار على كامل نطاق البعثة، واصلت القوة المؤقتة تنظيم تدريبات على حماية المدنيين. وفي نيسان/أبريل، نظمت البعثة حلقة دراسية مع ممثلي السلطات المدنية والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن الدفاع المدني والجيش اللبناني من أجل فهم ولاية القوة المؤقتة ومسؤوليات السلطات اللبنانية فيما يتعلق بحماية المدنيين بشكل أفضل. وبحث المشاركون سبل تعزيز قدرة الجيش اللبناني والسلطات اللبنانية على حماية المدنيين في منطقة عمليات القوة المؤقتة من خلال مناورات وتدريبات مشتركة في المستقبل لضمان التأهب.

آلية الحوار الاستراتيجي

٤ - واصلت القوة المؤقتة مشاوراتها مع حكومة لبنان ومع الجيش اللبناني بشأن نشر الفوج النموذجي في منطقة عملياتها. وقد عُرض مفهوم عمليات الفوج النموذجي على البلدان المانحة المحتملة أثناء المؤتمر الوزاري الثاني المعقود في روما في ١٥ آذار/مارس. وعيّن الجيش اللبناني قائدا للفوج النموذجي وحدد منطقة مسؤوليته داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة. وفي الوقت الحاضر، أصبحت عملية نشر الفوج النموذجي، التي تتألف من ثماني مراحل، في مرحلتها الثانية، التي يرتقب أثناءها إنشاء مركز تدريب على العمليات وإقامة الهياكل الأساسية اللازمة للإقامة. وتواصل القوة المؤقتة التفاعل مع الجيش اللبناني والشركاء الدوليين لضمان الحصول على الدعم اللازم من الجهات المانحة.

٥ - وبدعم مالي من حكومة إسبانيا والقوة المؤقتة، اكتمل بناء المركز الإقليمي للتعاون المدني - العسكري التابع للجيش اللبناني في مرجعيون. وتم تدشين المركز في ١٨ أيار/مايو.

٦ - وتواصل القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تنظيم دورات تدريبية في البر والبحر للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وفي ١٨ أيار/مايو، تأكدت القوة البحرية من قدرة سفينة الدوريات اللبنانية ”طبرجا“ وطاقمها على المشاركة في عمليات بحرية دون انقطاع لمدة ٤٨ ساعة، عندما تكون الأحوال الجوية جيدة، إلى جانب سفن القوة المؤقتة. وأجرت القوة المؤقتة أيضا دراسة داخلية للنظر في الخيارات الممكنة لنشر سفينة مناسبة في المياه الإقليمية اللبنانية.

الاتصال والتنسيق مع الطرفين

٧ - تواصل القوة المؤقتة تفاعلها مع السلطات الإسرائيلية لإقناعها بإنشاء مكتب اتصال في تل أبيب.

هيكل العنصرين النظامي والمدني في القوة المؤقتة

القوات البرية

٨ - عملا بالتوصية المقدّمة في الاستعراض الاستراتيجي، واصلت القوة المؤقتة تعزيز تغطية وفعالية العمليات المنسقة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني في إطار تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

القوة البحرية

٩ - منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تم تنفيذ إعادة تشكيل القوة البحرية الموصى بها كما ذُكر في التقرير السابق (S/2018/210).

أنشطة التوعية المجتمعية

١٠ - يواصل مجلس التوعية المجتمعية عقد اجتماعات كل ثلاثة أشهر لتنسيق أنشطة التوعية على كامل نطاق البعثة.

١١ - وعقب افتتاح المركز الإقليمي للتعاون المدني - العسكري التابع للجيش اللبناني في مرجعيون، كثّفت القوة المؤقتة تفاعلها مع المركز من خلال تحديد مجالات الأنشطة المشتركة واتباع نهج منسق إزاء دعم المجتمعات المحلية في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وشارك المسؤولون عن المركز أيضا في اجتماعات تنسيق التعاون المدني - العسكري مع القوة المؤقتة.

الاتصال في بيروت

١٢ - واصلت القوة المؤقتة ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان عقد اجتماعات مع ممثلي حكومة لبنان ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، بشأن مسائل من بينها مبادرة الفوج النموذجي التابع للجيش اللبناني. وواصلت القوة المؤقتة الدعوة إلى تعزيز وجود الجيش اللبناني في الجنوب، كما واصلت الاتصال مع وكالات الأمم المتحدة المعنية أثناء اجتماعات التنسيق مع الفريق القطري.